يونيسف

سلطنة عمان
وزارة التربية والتعليم

شخصيتي الإيجابية

ثقافتي القانونية

للصفوف (١٠-١٢)

موضوعات الكتيِّب

١ مقدمة

٢ ماهية القانون

٣ النظام الأساسي للدولة

٤ القوانين العمانية

٥ المؤسسات الرسمية المعنية بالرقابة على مدى تطبيق القانون

٢٠١٤م

مقدمة

تعتمد عملية إعداد مجتمع إنساني راق، قادر على التفاعل بإيجابية مع مستجدات الحياة ومتغيراتها ومتطلباتها، على درجة الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع، ومستوى إدراكهم للقواعد والإجراءات القانونية التي تحفظ وحدة المجتمع وسلامته. ولهذا فالتقدم الحقيقي للمجتمع يكون بقدر وعيه بالقانون وممارسته له في حياته الخاصة والعامة.

فالقانون باعتباره منظماً للسلوك الاجتماعي، إلا أنه ليس وحده الذي يضبط تصرفات الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع، فهناك إلى جانب قواعد القانون قواعد أخرى تفرض على الأفراد أنماط معينة من السلوك، وتضع على حرياتهم بعض القيود، ومنها قواعد الأخلاق. وهذا مؤشر على وجود تقارب بين القانون والأخلاق، فكل قاعدة قانونية هي في الوقت ذاته قاعدة أخلاقية، كما أن نظام العمل القانوني في مجمله يسير وفق أطر أخلاقية كبرى تمثّل الضوابط الأساسية لتنفيذ القانون على أرض الواقع.

جاء القانون العماني بأقسامه وفروعه ليؤكد أنَّ أساس الحرية والعدل والسلام في المجتمع العماني تأتي من إقرار ما لجميع المواطنين من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة للجميع، وإن أهمية القانون نابعة من كونه وسيلة الإنسان للتمتع بالحرية في القول والعقيدة، وأداة للتحرر من الخوف والفقر، والعيش في أجواء التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية وفي أجواء تسهم في تنمية العلاقات الودية بين المواطنين.

ماهية القانون

تعريف القانون:

إن كلمة " قانون " ليست كلمة عربية، إنما هي كلمة مأخوذة من الكلمة اللاتينية " كانون kanon " وتعني النظام أو القاعدة، أو الاستقامة في القواعد القانونية، وهذا يعني أن كلمة القانون تستخدم كمعيار لقياس مدى احترام الفرد لما يأمر به النظام أو ينهاه عنه، وبهذا فإن الفرد إذا سار وفقاً لمقتضى هذا النظام كان مستقيماً، وإن انحرف عنه اعتبر مخلاً بالنظام.

عليه؛ فالقانون هو مجموعة قواعد عامة ومجردة وملزمة تحكم وتنظم سلوك الأشخاص والعلاقات فيما بينهم وتوفق بين مصالحهم والتي يفرض على مخالفتها جزاء توقعه السلطة العامة.

أهمية القانون:

للقانون أهمية كبيرة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، فهو وسيلة لما يلي:

- تحقيق الاستقرار في المجتمع.
- تحقيق العدل بين الناس.
- حفظ كيان المجتمع بتحقيق سلامته وأمنه ونظامه.
- تحقيق المساواة بين الأفراد في المزايا والأعباء.
- تحقيق تقدم المجتمع وتطوره.
- احترام حقوق أفراد المجتمع ووسيلة لأداء الواجبات.

فكّر وتأمل:

كيف يكون القانون وسيلة لتقدم المجتمع وتطوره؟

.....

.....

صف حال المجتمع في حال غياب القانون وقواعده التنظيمية.

.....

.....

مصادر القانون

للقانون مصادر متعددة تتمثل فيما يلي:

التشريع

وهو وضع القواعد القانونية من قبل السلطات المختصة وفقاً للإجراءات المقررة لذلك. وللتشريع ثلاثة أنواع هي:

- **التشريع الدستوري:** وهو ما يطلق عليه الدستور، الذي يمثل التشريع الأعلى للدولة. وما يمثله في المجتمع العماني هو النظام الأساسي للدولة، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١.
- **التشريع العادي:** وهو ما يطلق عليه القانون، وهو مجموعة القواعد التي تضعها السلطة التشريعية في حدود اختصاصاتها الموضحة في الدستور، ويمثله القوانين.
- **التشريع الفرعي:** وهو ما يطلق عليه اللائحة، أي القواعد القانونية التي تنظم العمل المؤسسي.

الدين ومبادئ الشريعة

حيث يعد الدين والشريعة مصدراً مهماً لاشتقاق القوانين، وذلك لارتباط الأديان والشرائع لأمور الدين والدنيا معا، فجمعت بذلك بين الدين والقانون.

مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

التشريع الفرعي: وهو ما يطلق عليه اللائحة وتعرف بأنها مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة التنفيذية إما بشكل مستقل لتنظيم المصالح والمرافق العامة، أو تنفيذاً للتشريعات والقوانين الصادرة من السلطة التشريعية.

العرف

يعد العرف قانوناً، ويعرف بأنه: اعتياد الناس على سلوك معين في مسألة معينة على نحو معين لاعتقادهم بلزومه قانوناً.

المصادر التفسيرية

وهي مجموعة الآراء التي يقدمها المشتغلون بالفقه والقضاء والقانون.

تعلَّم

السلطات الثلاث الرئيسية في الدولة هي:

- السلطة التشريعية.

وهي المعنية بوضع أو تشريع القوانين في المجتمع وفقاً لظروف المجتمع واحتياجاته.

- **السلطة التنفيذية.**

وهي المعنية بتنفيذ القوانين والتشريعات التي وضعتها السلطة التشريعية، والوزراء والإدارات العاملة في الدولة.

- **السلطة القضائية.**

هي المؤسسات المعنية بالفصل في كافة المنازعات والخلافات التي تظهر بين أفراد المجتمع أو بين المواطنين والحكومة، ولها صلاحيات تفسير القوانين والدستور في الدولة وتحكم في ضوئها ومتمثلة في القضاء.

مـن النطـق السامـي

«.. لقد كفلت قوانين الدولة وأنظمتها لكل عماني التعبير عن رأيه، والمشاركة بأفكاره البنّاءة في تعزيز مسيرة التطور التي تشهدها البلاد في شتى الميادين».

من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة المعظم - حفظه الله ورعاه -

في افتتاح الانعقاد السنوي الثاني من الفترة الخامسة لمجلس عمان

٣١ من أكتوبر ٢٠١١م

النظام الأساسي للدولة

في السادس من نوفمبر لعام ١٩٩٦م صدر النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ والذي تم بموجبه إصدار النظام الأساسي للدولة، ويعدُّ هذا النظام أول وثيقة قانونية متكاملة في التاريخ العماني، وقد جاء إصدار النظام الأساسي للدولة تأكيداً للمبادئ التي وجَّهت سياسة الحكومة العمانية في مختلف المجالات منذ تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم في البلاد عام ١٩٧٠م، وتصميما على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل، وتعزيزا للمكانة الدولية لعمان ولدورها في إرساء دعائم السلام والأمن والتعاون بين الشعوب.

وقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٩٩م بتعديل بعض أحكام النظام الأساس الدولة.

ملامح النظام الأساسي للدولة ومكوناته:

يتكون النظام الأساسي للدولة من (٨١) مادة قانونية، مقسمة إلى سبعة أبواب، وفيما يلي تفصيل لمكونات النظام الأساسي للدولة:

الباب الأول: الدولة ونظام الحكم.

تضمن هذا الباب بيان سمات سلطنة عمان من حيث كونها دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة وأنَّ دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع، وغيرها السمات، كما بيَّن نظام الحكم السلطاني القائم على الوراثة وأوضحة شروط فيمن يختار ولاية الحكم، مختتما هذا الباب ببيان أن الحكم في السلطنة قائم على أساس العدل والشورى والمساواة.

عزيزي الشاب... عزيزتي الشابة...

تعلَّم خصائص سلطنة عمان ونظام الحكم فيها من خلال قراءتك للباب الأول من النظام الأساسي للدولة.

مادة (١) سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

مادة (٢) دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

مادة (٣) لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة (٤) يحدد القانون علم الدولة وشعارها وأوسمتها ونشيدها الوطني.

مادة (٥) نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلما رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين عمانيين مسلمين.

مادة (٦) يقوم مجلس العائلة المالكة خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم. فإذا لم يتفق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان البلاد قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة.

مادة (٧) يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته في جلسة مشتركة لمجلسي عمان والدفاع اليمين الآتية: " أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين، وأن أرعى مصالح المواطنين وحرياتهم رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

مادة (٨) تستمر الحكومة في تسيير أعمالها كالمعتاد حتى يتم اختيار السلطان ويقوم بممارسة صلاحياته.

مادة (٩) يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة. وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة.

الباب الثاني: المبادئ الموجهة لسياسة الدولة.

تضَّمن هذا الباب مجموعة من المبادئ التي ترتكز عليها السياسة العامة للدولة سواء على المستوى الداخلي للدولة أو المستوى الخارجي وذلك على النحو التالي:

الباب الثالث: الحقوق والواجبات

وقد تناول جميع الحقوق والواجبات التي تكون خصائص المواطن العماني، ومنها موضوع الجنسية، وتساوي المواطنين جميعهم أمام القانون، والحرية الشخصية المكفولة بحكم القانون، وغيرها من القوانين المتعلقة بالعقوبات المختلفة.

هل تعلم أن النظام الأساسي للدولة أكد على أنَّ:

- الدفاع عن الوطن واجب مقدس.
- احترام النظام الأساسي للدولة والقوانين واجب على جميع سكان السلطنة.

تعلَّم ما يلي...

- كفل النظام الأساسي للدولة للمواطن الكثير من الحقوق والواجبات منها:
- لا يجوز تعريض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو معاملته معاملة تحط بالكرامة.
- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون.
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية.
- للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة.
- لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بدون رضاه الحر.
- حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب.
- حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والنشر مكفولة في حدود القانون.

الباب الرابع: رئيس الدولة

بيَّن هذا الباب أنَّ السلطان رئيس الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالي فذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها.

عزيزي الشاب... عزيزتي الشابة...

أضف إلى معلوماتك القانونية

يقوم سلطان البلاد بالعديد من المهام العظيمة من بينها:

- المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وحماية أمنها الداخلي والخارجي.
- اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحة.
- رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته.
- تعين نواب مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم ووكلاء الوزارات وكبار القضاة وإعفائهم من مناصبهم.
- إصدار القوانين والتصديق عليها.
- توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقا لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها.

الباب الخامس: مجلس عمان

يتكون مجلس عمان من:

مجلس الدولة: وهو يتكون من رئيس المجلس وأعضاء لا يتجاوز عددهم بالرَّئيس عدد أعضاء مجلس الشورى، ويعينون بمرسوم سلطاني، ويتم اختيارهم من بين الوزراء ووكلاء الوزارات السابقين ومن في حكمهم، والسفراء وكبار القضاة السابقون، وكبار الضباط المتقاعدون، والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالات العلم والآداب والثقافة وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد، والشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن، ومن يرى جلالة السلطان اختياره من غير الفئات المذكورة. ويشترط فيه أن يكون عماني الجنسية ولا يقل سنه عن الأربعين.

مجلس الشورى: يتكون من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام السري المباشر، يمثلون جميع ولايات السلطنة ويحدد عدد الأعضاء بحيث يمثل الولاية عضو واحد إذا كان عدد سكانها لا يتجاوز ثلاثين ألف في تاريخ فتح باب الترشيح، وعضوان عندما يتجاوز عدد سكان الولاية هذا الحد في ذات التاريخ. ويشترط في العضو أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة. ويتم اختيار رئيس المجلس من بين الأعضاء.

الباب السادس: القضاء

وهي المؤسسة المعنية بالنظر في الخصومات والفصل في النزاعات، وقد أوضح النظام الأساسي للدولة أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات، وأن السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقا للقانون.

الباب السابع: أحكام عامة

وفيه مجموعة من الأنظمة القانونية التي تكفل تطبيق وتنفيذ جميع المواد القانونية التي اشتمل عليها النظام الأساسي للدولة.

القوانين العمانية

يعد القانون الوسيلة الأساسية لصياغة السلوك الإنساني وتشكيله وتعديله في مختلف المجتمعات البشرية، ولا توجد مجتمعات ديمقراطية لا تعرف القانون ولا يسود فيها الدستور، فالحرية في التفاعل الإنساني تكون محكومة بضوابط ومعايير وقوانين تحقق السلامة والكرامة والعدل والإنصاف، وتحافظ على الحقوق والواجبات.

وفي هذا الإطار قامت السلطنة بوضع دستور قانوني يستهدف تحقيق الانضباط في مختلف مجالات الحياة في المجتمع العماني، فظهر القانون العماني بكامل أقسامه ومكوناته، وفيما يلي نتعرف معا على بعض القوانين العمانية.

أولا: قانون الأحوال الشخصية

يعرف قانون الأحوال الشخصية بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم، من حيث: صلة النسب والزواج وما ينشأ عنه من مصاهرة وولادة وحضانة ونفقة وإرث ووصية وحقوق وواجبات تنشأ عن هذه العلاقة في جميع مراحلها. ومحتوى قانون الأحوال الشخصية يمكن عرضه في ثلاث نقاط هي:

أوضحت المادة (٤) من قانون الأحوال الشخصية العماني أن الزواج عقد شرعي بين رجل وامرأة، غايته الإحصان وإنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوج على أسس تكفل لهما تحمل أعبائها بمودة ورحمة.

- كل ما يتعلق بالزواج وأحكامه وما يترتب عليه من مهر ومسكن ونفقة ونسب وأحكام الأهلية والحجز والوصايا.
- كل ما يتعلق بالطلاق وأحكامه وآثاره ومن نفقة وعدة وغيرها.
- كل ما يتعلق بالإرث وهو ما يطلق عليه في الفقه أحكام الفرائض.

مواد القانون:

- المادة (١٧) من النظام الأساسي للدولة: " المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ".
- المادة (١٨) من النظام الأساسي للدولة: " الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون ".
- المادة (٢٥٨) من القانون الجزائي: " يعاقب الخاطف بالسجن مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة إذا وقع الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة، وإذا أنزلت بمن حرم حريته أفعال تعذيب جسدي أو معنوي ".

بعد قراءتك للقصة حاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الجرائم التي ارتكبها الابن العاق في حق أمه؟
- ما الانطباعات التي تكونت لديك عن هذا الابن العاق؟
- ما النصائح التي يمكنك أن تقدمها لهذا الابن العاق؟
- ما النتائج الاجتماعية المترتبة في حال عدم وجود قانون يحمي هذه الأم المسكينة وينصفها؟

ثانياً: قانون الملكية الفكرية

تعرف الملكية الفكرية بأنها كل ما أبدعه الإنسان واخترعه وابتكره في المجال العلمي والأدبي والفني والتقني ليستفيد منه ومن عوائده وآثاره المادية والمعنوية، ويكون له حرية التصرف فيه والتنازل عنه واستثماره.

وترجع نشأة مفهوم الملكية الفكرية إلى عصر الثورة الصناعية في أوروبا وتأثيرها الواسع في مختلف دول العالم، حيث تعددت الاختراعات والنتاجات الفكرية، مما دفع بالدول المنتجة إلى المناداة بوضع الاتفاقيات التي تستهدف حماية حقوق الصناعيين والمبدعين، وسن القوانين الصارمة في ذلك. وقد انضمت سلطنة عمان إلى إتفاقية حقوق الملكية الفكرية عام ١٩٩١م. وللملكية الفكرية ثلاثة مجالات أساسية هي:

- **المجالات الصناعية:** مثل براءة الاختراع التي تكون لدواء معين، أو منتج صناعي محدد، أو الرسوم والنماذج الصناعية.
- **المجالات التجارية:** كالاسم التجاري، والعلامة التجارية.
- **حقوق التأليف والمصنفات:** وتشمل كل إبداع ينتجه الفكر الإنساني ويظهر على شكل مؤلف أو مرجع أو كتاب أو مصنف.

وقد حرصت السلطنة على حماية حقوق الملكية الفكرية، ووضعت التشريعات التي تكفل تلك الحماية. وقد صدر قانون حماية المؤلف والحقوق المجاورة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٥م، فكفل كامل الحقوق لصاحي الإبتكار والتأليف وقد تضمن هذا القانون نصاً جزائياً بحيث يعاقب كل من اعتدى على حق من الحقوق الأدبية أو المالية للمؤلف أو لأصحاب الحقوق المجاورة بالسجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ألفي ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين، كم صدر قانون براءات الاختراع بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٨٢ والذي من خلاله يمكن لدائرة الوكالات والملكية الفكرية ومكتب براءات الاختراع منح صاحب الاختراع وثيقة براءة الاختراع ليتمتع اختراعه بالحماية القانونية. وتضمن هذا القانون عقوبة السجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألفي ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تقدم بمستندات أو ادلى بمعلومات غير صحيحة أو مزورة للحصول على براءة اختراع أو قلّد اختراعاً أو طريقة صنع.

ثالثاً: قانون الجرائم الإلكترونية

أدى الانتشار الواسع لأجهزة الحاسوب والاستخدام الشخصي والمؤسسي والحكومي لها إلى زيادة الحرص على حمايتها من الجرائم الإلكترونية، حيث أصبح الدخول إلى الشبكة الإلكترونية أمرًا خطيرًا بعد انتشار عمليات الاختراق وسرقة المعلومات والخسارة المادية الكبيرة التي سببتها هذه الجرائم. لهذا جاء المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٩ بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية. الذي يهدف إلى:

قانون المعاملات الإلكترونية: إي اجراء أو عقد يبرم أو ينفذ كليا أو جزئياً بواسطة رسائل إلكترونية.

١. تسهيل المعاملات الإلكترونية بواسطة رسائل أو سجلات إلكترونية يعتمد عليها.
٢. إزالة أية عوائق أو تحديات أمام المعاملات الإلكترونية.
٣. تسهيل نقل المستندات الإلكترونية.
٤. التقليل من حالات تزوير المراسلات الإلكترونية وفرص الإحتيال في المعاملات.
٥. تعزيز ثقة الجمهور في سلامة وصحة المعاملات والمراسلات والسجلات الإلكترونية.
٦. تطوير المعاملات الإلكترونية.

نشاط تدريبي .

بطريقة غير مشروعة دخل ناصر أنظمة الحاسب الآلي بالمدرسة

سخَّر كل طاقاته ووظَّف كامل خبراته في مجال الحاسب الآلي من أجل القيام باختراق النظام الحاسوبي المدرسي، وقد تم ضبطه، وبعد التحقيق معه تبيَّن بأنه تمكن فعليًا من الدخول غير المشروع على أنظمة الحاسب الآلي بالمدرسة، وثبتت عليه التهمة بعد عملية التحقيق.

مواد القانون:

- نصت المادة (٢٧٦) من قانون الجزاء العماني على: " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة من مائة ريال إلى خمسمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد استخدام الحاسب الآلي في الدخول غير المشروع على أنظمة الحاسب الآلي ".
- ألا تعتقد بأن توظيف الحاسب الحالي في خدمة المجتمع محكومة بضوابط قانونية؟
- هل ترى أن هناك خطورة حقيقية قد تضر بالمجتمع جراء التوظيف السلبي للحواسيب والأجهزة الإلكترونية؟
- ما النصائح المهمة التي ترى من الضروري تقديمها لزملائك الطلبة حول موضوع الجرائم الناتجة بفعل التقانة الإلكترونية؟

تعلَّم

يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

- تسبب عمدا في تعديل غير مرخص في محتويات أي حاسب آلي بقصد إضعاف فاعليته أو منع أو تعويق الدخول إلى أي برنامج أو بيانات محفوظة فيه.
- اختراق جهاز حاسب آلي أو منظومة حاسبات آلية أو موقع على إنترنت.
- الدخول غير المشروع إلى الحاسب الآلي بقصد ارتكاب جريمة.

مثال: طالب أراد أن يقلل من شأن زميله فكتب كلامًا مسيئًا حوله في الواتساب والإيميل ومنتدى المدرسة فهنا نعالج الموضوع من الناحية القيمية والقانونية.

رابعاً: قانون المرور

لقد أصبحت حوادث المرور أحد أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع العماني في الفترة الراهنة، وذلك لارتفاع معدلات الوفيات الناتجة من حوادث الطرق، وما صاحبها من أعباء مالية واقتصادية وصحية، وما نتج عنها من خسائر فادحة في الموارد البشرية، لهذا جاءت منظومة القوانين العمانية متضمنة لقانون المرور الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٣/٢٨، الذي وضع الإطار العام المنظم لكل ما يتعلق بالمرور من خلال:

الإدارة المعنية بتنظيم المرور: وهي الإدارة العامة للمرور، أو أحد فروعها في المحافظات. وتكون معنية بالكثير من الإجراءات التنظيمية، كإصدار رخص القيادة، وتنظيم المرور، ومنح المخالفات وغيرها.

لقد جرم المشرع العماني كل من خالف قواعد المرور وآدابه، وحدد عقوبة بالسجن مدتها لا تزيد عن ثلاثين يوما وبغرامة لا تزيد عن مائة وخمسين ريالا أو بإحدى هاتين العقوبتين.

انتبه وتعلم

م	الفعل الخاطئ	العقوبة المترتبة
١	القيام بالتجاوز في مكان خطر أو ممنوع فيه التجاوز بطريقة تعرض حياة الأشخاص أو أموالهم للخطر.	السجن مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز خمسمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
٢	ارتكاب فعل مخالف للآداب أو السماح به بالمركبة.	السجن مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز خمسمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
٣	قيادة مركبة خالية من الفرامل بنوعيها.	السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
٤	قيادة مركبة كان التأمين عليها لصالح الغير وغير ساري المفعول.	السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
٥	تعمّد تعطيل المرور في الطريق وإعاقته.	السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
٦	إجراء سباق أو تنظيمه بغير ترخيص.	السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
٧	قيادة مركبة عكس اتجاه السير على طريق مفصول الاتجاهات (مزدوج).	السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

احترام قواعد المرور.

المبادئ القانونية المرتبطة بالموضوع:

احترام إشارات المرور.

مراعاة قواعد المرور وأنظمة السير.

احترام شرطة المرور وتنفيذ تعليماتهم.

الاهتمام بالمصابين في حالة وقوع الحادث.

السير في الطريق بالسرعة المحددة قانوناً.

استخدام وسائل النقل وتوظيفها التوظيف الأمثل.

نشاط تدريبي.

كانا شابان مستهترين، لم يكترثا بقواعد المرور وأنظمة السير، ولم يباليا مطلقا لقيامهما بقيادة مركبتيهما وهما لا يملكان رخصة للقيادة، وها هما يسيران متسابقان في الطريق العام، ليضبطا من قبل رجال شرطة المرور وقد ارتكبوا ما ارتكبوا من المخالفات المرورية.

مواد القانون:

- المادة (٢١) من قانون المرور: " لا يجوز قيادة مركبة دون الحصول رخصة قيادة من الإدارة العامة للمرور تجيز للمرخص له قيادة مثل هذا النوع من المركبات ".
- المادة (٤٠) من قانون المرور: " يحظر إجراء سباق سيارات أو دراجات أو استعراض لأغراض الدعاية أو إقامة مواكب أو غيرها من الأعمال التي تؤدي إلى ازدحام الطريق أو تعطيل المواصلات إلا بتصريح سابق من الإدارة ".
- المادة (٤١) من قانون المرور: " لا يجوز لمالك المركبة الآلية أن يعهد بقيادتها لشخص غير حائز على رخصة قيادة تخوله قيادة نوع هذه المركبة ".

بعد قراءتك للنشاط ومواد قانون المرور حاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المخالفات المرورية التي ارتكبها الشابان المتهوران ؟
- هل هناك مشكلة مرورية حقيقة في المجتمع العماني ؟ أم أنها مجرد مبالغات فقط ؟
- هل لهذه المخالفات المرورية آثار سلبية من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية على الفرد والمجتمع في السلطنة ؟
- قدم حلولا مقترحة لهذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.

خامساً: قانون الأحداث.

الأحداث جمع مفرد حدث، وهو كل ذكر أو أنثى لم يكمل الثامنة عشر من العمر، وهي فئة عمرية على درجة عالية من الأهمية.

لقد تم إصدار قانون مساءلة الأحداث بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٣٠)، وقد حدد هذا المرسوم الجهات والهيئات المسؤولة عن الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح. وبالتالي جاء قانون الأحداث متضمنا على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق التعامل مع هذه الفئة تربويًا ونفسيًا، عن طريق القيام بالتالي:

١. تحديد إدارة تختص بالنظر في قضايا الأحداث تعرف بمحكمة الأحداث.

٢. إنشاء دار ملاحظة الأحداث بوحدة شرطة عمان السلطانية، يودع بها الأحداث الجانحون لحين تقديمهم إلى محكمة الأحداث.

٣. إنشاء دار توجيه الأحداث، تتبع وزارة التنمية الإجتماعية، تختص بإيواء ورعاية الأحداث المعرضين للجنوح الذين تأمر المحكمة إلحاقهم بها.

٤. إنشاء دار إصلاح الأحداث، تتبع وزارة التنمية الإجتماعية، تختص بإيواء ورعاية وتقويم وتأهيل الأحداث الجانحين.

هل تعلم أن سن الرشد هو إتمام الثامنة عشر من العمر، وأن القاصر قانونا من لم يبلغ سن الرشد.

الحدث المعرض للجنوح: كل حدث ليس لديه محل إقامة معروف، أو كان سيء السلوك متمردا على سلطة أبيه أو وليه، أو كان يعتاد مخالطة الجانحين ذوي السيرة السيئة، أو كان يعتاد الهروب من البيت أو المدرسة، أو ليست لدية وسيلة مشروعة للعيش، أو وجد في بيئة تعرض سلامته الأخلاقية أو النفسية أو الجسدية أو التربوية للخطر.

عزيزي الشاب... عزيزتي الشابة...

أضف إلى معلوماتك القانونية...

الحقوق التي كفلها قانون مساءلة الأحداث للحدث

- لا يتم اتخاذ أي إجراء بحق الحدث المعرض للجنوح إلا بعد استشارة ولي أمره.
- تخصيص أعضاء من الإدعاء العام يتولون إجراءات التحقيق في قضايا الأحداث.
- تكون محاكمة الحدث سرية لا يحضرها إلا والديه أو وليه أو وصيه أو المؤتمن عليه والمحامين والشهود والمراقبين الاجتماعيين ومن تأذن لهم المحكمة بالحضور.
- يجوز إعفاء الحدث من جلسات المحكمة ويحضر من ينوب عنه.
- عدم تسجيل الأحكام ضد الأحداث الجانحين في صحيفة السوابق.
- إعفاء الأحداث من دفع أية رسوم أو مصاريف أمام محاكم الأحداث.
- تسليم الحدث إلى دار توجيه الأحداث أو أي جهة معنية لرعايتهم إذا تبين أن الحدث ليس له مال ولا يوجد من يقوم بالنفقة عليه.
- كل من سلم حدث لرعايته من غير الأبوين فأهمل رعايته يعاقب بغرامة مالية.

سادساً: قانون الجزاء العماني

يقوم قانون الجزاء على فكرتين أساسيتين هما:

١. تحديد السلوك الصادر من الفرد، والذي يمكن وصفه بأنه جريمة يعاقب عليها القانون.

٢. تحديد العقوبة المناسبة لذلك السلوك الموصوف بأنه جريمة.

وتنقسم الجرائم تبعًا لتقسيم العقوبات إلى ثلاثة أنوع:

- **النوع الأول:** الجناية، وتوصف عقوبتها بالإرهابية. والعقوبة الإرهابية هي: الإعدام، أو السجن المؤبد، أو السجن من ثلاث إلى خمس عشرة سنة. ومن أمثلة ذلك القتل العمد.
- **النوع الثاني:** الجنحة، وتوصف عقوبتها بالتأديبية. والعقوبة التأديبية هي السجن من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات، والغرامة من عشرة ريالات عمانية إلى خمسمائة ريال عماني، أو أحدهما فقط. ومن أمثلة ذلك التهديد بالسلاح.
- **النوع الثالث:** القباحة، وتوصف عقوبتها بالتكديرية. والعقوبة التكديرية هي السجن من أربع وعشرين ساعة إلى عشرة أيام والغرامة من ريال واحد إلى عشرة ريالات أو أحدهما فقط. ومن أمثلة ذلك قيامة التاجر باستعمال في تعاطيه للاعمال التجارية أو اقتناء مقاييس أو مكاييل تختلف عن مقتضيات القانون.

تعلَّم

أفرد المشرع العماني حصرا للجرائم الشائنة، حيث نصت المادة (٣٣) من قانون الجزاء العماني على ما يلي: تعتبر جرائم شائنة:

أولا: جميع الجرائم الجنائية التي يحكم بها بعقوبة إرهابية.

ثانيا: جميع الجرائم الجناحية المبينة فيما يلي: الرشوة، الاختلاس، شهادة الزور، اليمين الكاذبة، التزوير والاستعمال المزور مع العلم بأمره، الاتجار بالمخدرات، السرقة، والاعتصاب والتهويل، الاحتيال، الشيك بدون رصيد، إساءة الأمانة، غزو ممتلكات الغير.

عزيزي الشاب... عزيزتي الشابة...

أضف إلى معلوماتك القانونية:

الجريمة
تعرَّض الطالب للضرب أو الاساءة من قبل زملائه أو معلميه أو والديه أو أي شخص آخر
أو السرقة الأدبية

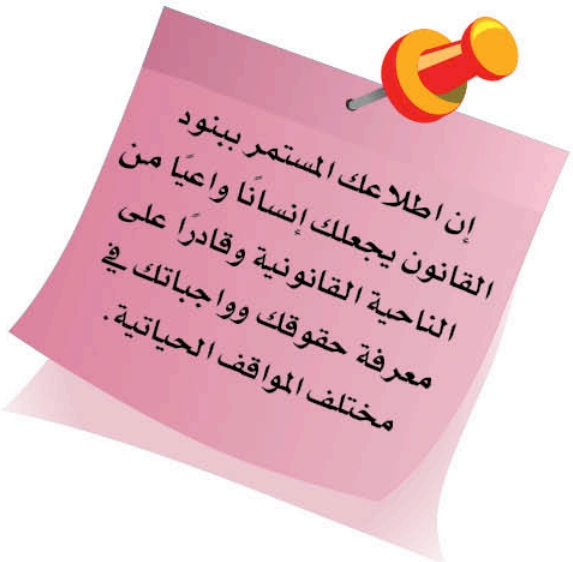

المؤسسات الرسمية المعنية بالرقابة على مدى تطبيق القانون

توجد في سلطنة عمان مجموعة من المؤسسات الرسمية المعنية بالرقابة على مدى تطبيق القانون، من أجل تحقيق العدالة وحفظ المجتمع وسلامة المواطن، ويمكن تقسيمها إلى الأنواع الثلاثة الآتية:

أولا: المحاكم

الدعوى هي: الوسيلة التي بموجبها يلجأ الفرد إلى السلطة القضائية للحصول على الحماية القضائية لحقه المعتدى عليه أو إقراره. ويكون حق رفع الدعوى مكفولا للناس كافة في حدود القانون وضوابطه.

ثانياً: الإدعاء العام.

يمثّل الإدعاء العام ركيزة أساسية في عملية التحقيق الجنائي للمتهمين. وبعد الانتهاء من عملية التحقيق يتولى الإدعاء العام إحالة ملف الدعوى إلى المحكمة.

ويحضر عضو الإدعاء جلسات المحكمة في الدوائر الجزائية، ويمارس جميع صلاحياته المكفولة له بحكم القانون. وبهذا يمكن تحديد دور الإدعاء العام فيما يلي:

الدعوى العمومية تمثل: الدعوى الجنائية أو الجزائية التى يتولى الإدعاء العام تحريكها ضد المتهم بسبب ارتكابه جريمة ما يعاقب عليها طبقا لقانون العقوبات وقد تكون هذه الجريمة مخالفة أو جنحة أو جناية.

ثالثاً: شرطة عمان السلطانية.

تعمل الشرطة على خدمة المجتمع عن طريق ما يلي:

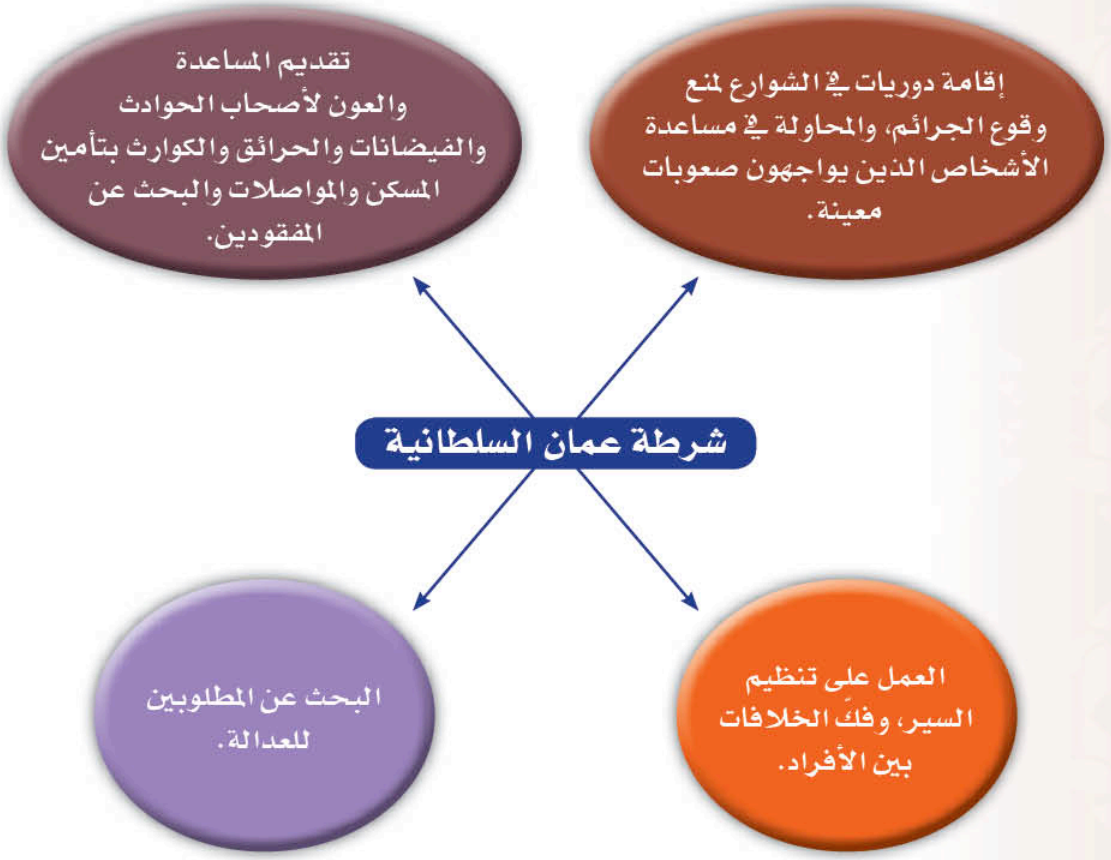

وتعد الشرطة جزءاً من النظام الوطني المختص بالعدالة الجنائية التي من ضمنها المحاكم والسجون، ويتم تطبيق القانون الجنائي من قبل مسؤولي الشرطة على الجرائم التي تهدّد المجتمع مثل القتل والسرقة، حيث أنهم يعملون بالتحقيق والبحث عن المجرمين المشتبه في قيامهم بهذه الجرائم، وفي بعض الأحيان قد يُدْلُون بشهاداتهم أمام المحاكم.

شخصيتي الإيجابية
ثقافتي القانونية